

# التدليس في الحديث

الدكتور محمد طاهر الجوابي

بحث هذا الموضوع في كتب علوم الحديث و مصطلحه بصورة مجملة في الغالب وليس للباحث أن يضيف جديدا في مسائله ، لكن في الإمكان أن يجمعها و يبينها بصفة تعين على فهمها ، و تزيل اللبس المتمثل في خطورة التدليس من ناحية ، و نسبته إلى بعض أهل الحديث و أئمتته من ناحية أخرى ، و هم الذين عرفوا بالتزاهة .  
لهذا الغرض رأيت أن أبحثه بشيء من التفصيل و التوضيح مبتدئا بالحد و منتهيا إلى الحكم ، لعلني أسهم في بيانه .

## التعريف

التدليس لغة : مستمد من الدكس بالتحريك - والدكسة - بالضم - :الظلمة ، و المدالسة : المخادعة ، و فلان لا يدالس : لا يخادع ، ولا يفدر .  
و التدليس في البيع : كتمان عيب السلعة عن المشتري (1) .  
و في التدليس في علوم الحديث ومصطلحه ما يقرب من هذا المعنى لأن الراوي يعتمد فيه إلى إخفاء شيء ما بطريقة من الطرق .

## اصطلاحا :

لم يعرف التدليس اصطلاحا ، وإنما قسمه البعض إلى قسمين رئيسيين ، وعرفهما ، وألحق البعض بالقسم الأول فروعاً عرف بعضها ، و مثل للبعض ، و هناك من عد أحد هذه الفروع قسماً .  
أقسامه :

قسمه ابن الصلاح (ت 643 ) إلى قسمين : (1) تدليس الإسناد ، (2) تدليس الشيوخ (2)  
و أقر النووي (ت 676 ) هذا التقسيم (3) و أضاف الزين العراقي (ت 806 ) قسماً ثالثاً هو تدليس التسوية (4) ، و تعقبه البقاعي (5) بأن أصل التدليس لا يتجاوز القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح لأنه لا يخلو الحال من إسقاط الراوي أو ذكره و تسمية وصفه ، قال : " و أما الأنواع فهي أكثر من ثلاثة ، و ذكر منها تدليس القطع و تدليس العطف " (6)

## تدليس الإسناد

عرفه ابن الصلاح بقوله : " هو أن يروى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه ،

أو عن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه و سمعه منه .  
 و لاحظ أنه قد يكون بين الراوي ومن دلس عنه واحد أو أكثر . (7)  
 يتبين من هذا التعريف أن لهذا القسم صورتين الفارق بينهما هو حصول اللقاء في الأولى ، و المعاصرة فقط في الثانية ، و الجامع بينهما هو إيهام السماع فيهما رغم انتفائه .  
 و لهذا القسم من التدليس شرطان : أحدهما : أن يأتي بلفظ محتمل غير كذب مثل " عن فلان " و نحوه ، و ثانيهما أن يكون المدلس عاصرا من دلس عنه لأن الإيهام لا يحصل إذا لم تكن المعاصرة ، فإذا انتفت صار كذبا أو إرسالا . (8)

و نقل ابن عبد البر (ت 463) عن لم يسمه عدم اشتراط المعاصرة " فجعل التدليس أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ يقتضي تصريحاً بالسماع " .  
 و عقب عليه بقوله : " فعلى هذا ما سلم من التدليس أحد ، لا مالك و لا غيره " . (9)  
 و هذا التعريف الأخير يناسب الإرسال لخلوه من إيهام السماع ، و الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعا ممن لم يسمع منه وملاقيا لمن لم يلقه " . (10)  
 يتضح من هذا أن تعريف ابن الصلاح جمع أوصاف تدليس الإسناد و هو المشهور عند أهل الحديث .

#### صيغة تدليس الإسناد

صيغته هي : " قال فلان " أو " عن فلان " و نحو ذلك و لا يقال " أخبرنا فلان " و لا " حدثنا " و ما أشبههما . (11)  
 و من الصيغ أن يسقط الراوي صيغة التحديث و يسمى الشيخ فقط ، فيقول : فلان قال العراقي :  
 " و هذا يفعله أهل الحديث كثيرا " . (12)

#### مثاله

مثل له ابن الصلاح بهذا المثال :  
 "عن علي بن خشوم (ت 257) قال : كنا عند ابن عيينة (ت 198) فقال " الزهري ( 124 )  
 فقييل له حدثكم الزهري ، فسكت ثم قال : الزهري ، فقييل له سمعته من الزهري ؟ فقال : لا لم  
 أسمع من الزهري ، و لا ممن سمعه من الزهري ، حدثني عبد الرزاق (13) عن معمر ( 14 )  
 عن الزهري " . (15)  
 و يتضمن التدليس في هذا الحديث في رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب الزهري ما لم يسمعه  
 منه ، و سمعه بواسطة عبد الرزاق الصنعاني عن معمر بن راشد عنه لكنه أسقطهما ، و لما سئل  
 عن واسطته إلى الزهري سماها و هما ثقتان ، و لهذا كان لتدليس ابن عيينة اعتبار خاص لأنه  
 لا يدلس إلا عن ثقة ، و سنرى هذا بعد إن شاء الله تعالى .

## الملحقات بتدليس الإسناد

ألحق ابن حجر بتدليس الإسناد تدليس القطع ، و العطف و التسوية . (16)

### تدليس القطع

لم أعثر له على تعريف ، و يمكن أن أستنتج تعريفه من المثال الذي مثل له به . فاقول : " هو أن يحذف المدلس بعضا من رجال الإسناد . و يشير إلى ذلك بسكوته . ثم يستأنف التحديث و يذكر بقية الرجال ."

مثاله ما رواه ابن عدي (ت 365) بسنده إلى عمر بن عبيد الله الطنطاقي (ت 185) أنه كان يقول : حدثنا ، ثم يسكت و ينوي القطع ، ثم يقول : هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .... (17)

### تدليس العطف

هو أن يصرح الراوي المدلس بالتحديث عن شيخه و يعطف عليه شيخا آخر له . و لا يكون سمع ذلك من الثاني . (18)

مثاله ما رواه الحاكم أبو عبد الله (ت 405) قال : اجتمع أصحاب هشيم (19) فقالوا : لا نكتب عنه اليوم شيئا مما يدلسه ففطن لذلك ، فلما جلس قال : حدثنا حصين (20) و مقبرة (21) عن ابراهيم (22) و ساق عدة أحاديث ، فلما فرغ قال : هل دلست لكم شيئا ؟ قالوا : لا " فقال : " بلى " كل ما حدثكم عن حصين ، فهو سماعي و لم أسمع من مقبرة من ذلك شيئا . (23)

### تدليس التسوية

هو أن يروي الراوي حديثا عن شيخ ثقة و ذلك الثقة يرويه عن ضعيف ، عن ثقة ، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند و يجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالمنعنة و نحوها فيستوى الإسناد كله ثقات . (24)

و يصرح المدلس بالاتصال بينه و بين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل التقدير المعرفة بالعلل . (25)

مثاله ما رواه ابن أبي حاتم الرازي في كتابه علل الحديث قال : سمعت أبي ، و ذكر الحديث الذي رواه اسحاق بن راهوية عن بقية بن الوليد . قال : حدثني أبو وهب الأسدي . قال : حدثنا نافع عن ابن عمر قال : " لا تحمدوا إسلام إمري حتى تعرفوا عقدة رأيه " قال أبي : هذا الحديث له علة قل من يفهمها ، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب و هو أسدي فكان بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو و نسبته إلى بني أسد لكيلا يظن به حتى إذا ترك اسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له . قال : و كان بقية من أفعل الناس لهذا . (26)

## الرواة الذين اشتهروا بهذا النوع من التدليس

منهم بقية بن الوليد الحميري الحمصي الحافظ ولد (110) و توفي (197) روى عن عبد الملك بن جريج والأوزاعي وشعبة وثلاثهم شيوخه .

قال عبد الله بن المبارك (ت 181) " صدوق لكن يكتب عن أقبل وأدبر . "

وقال النسائي (ت 303) إذا قال : "حدثنا وأخبرنا " فهو ثقة .

وقال ابن حبان (ت 354) " سمع عن مالك وشعبة وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام

كاذبين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء . "

وقال ابن عدي (ت 365) "إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت . "

وقال أبو مسهر عبد الأعلى (ت 218) "أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية . "

وقال يحيى بن معين (ت 235) " عند بقية ألف حديث صحاح عن شعبة وكان يذاكر شعبة بالفقه . "(27)

تدل هذه الشهادات على كثرة أحاديث بقية وحفظه وثقته من ناحية وضعف تحريره وتدليسه من ناحية

ثانية ، و للإحتياط من تدليسه حذروا منه .

## الوليد بن مسلم (28)

هو أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي (ت 195) . روى عن عبد الملك بن جريج والأوزاعي وغيرهما .

قال ابن المديني : " هو رجل أهل الشام وعنده علم كثير " وقال أبو حاتم الرازي : " صالح الحديث " .

قال أبو مسهر عبد الأعلى : " الوليد مدلس ، وإما دلس عن الكذابين " .

وقال صالح جزرة : سمعت الهيثم بن خارجة (ت 227) يقول : قلت للوليد بن مسلم : " قد أفسدت

حديث الأوزاعي ، قال : وكيف ؟ قلت : تروى عن الأوزاعي عن نافع . وعنه عن الزهري . وعنه عن

يحيى بن سعيد . وغير ذلك بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي ، وبينه وبين الزهري

قرة ، فما يملكك على هذا ؟ قال : أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء . قلت : فإذا روى الأوزاعي

عن هؤلاء ، وهم ضعفاء مناكير ، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ضعف

الأوزاعي " فلم يلتفت إلى قولي " (29)

هذه المحاوراة أفحمت الوليد ، و بينت خطر تدليسه ، ولأجل ذلك حذر منه المحدثون .

## القسم الثاني الرئيس : تدليس الشيوخ

عرفه ابن الصلاح بقوله : " هو أن يروى عن شيخ حديثا سمعه منه ، فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو

يصفه بما لا يعرف ، كي لا يعرف . "(30)

## مثاله

مثل له بما رواه أبو بكر بن مجاهد الإمام المقرئ عن أبي بكر : عبد الله بن أبي داود

السجستاني فقال : " حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله " (31).  
قتل التدليس في حذف كنية عبد الله وهي "أبو بكر" والاستغناء عن نسبه والاكتفاء باسمه وذكر  
كنية والده بدل اسمه .

### تدليس البلاد

ألقى ابن حجر هذا النوع بتدليس الشيوخ ، و مثل له بأمثلة منها : أن يقول الراوي المصري مثلاً :  
حدثني فلان بالأندلس و يريد موضعاً بالقرافة .

أو يقول الراوي البغدادي : حدثني فلان بما وراء النهر و يريد نهر دجلة إلى آخره .  
و نه إلى كراهته لأنه يدخل في إيهام الرحلة في طلب الحديث إلا أن تكون هناك قرينة تدل على عدم  
إرادته التكثير ، فلا كراهة . (32)

هذه هي أقسام التدليس ، و قد أوجها البقاعي ، فقال : " التحقيق أن التدليس ليس إلا قسمين : تدليس  
الإسناد ، و تدليس الشيوخ ، و يتفرع على الأول : تدليس العطف ، و تدليس الحذف . و أما تدليس  
التسوية فيدخل في القسمين ، فتارة يصف شيخ السند بما لا يعرفون من غير إسقاط فتكون تسوية  
الشيوخ ، و تارة يسقط الضعفاء ، فتكون تسوية السند ، و هذا يسميه القدماء التجهيز ، فيقولون : جهزه  
فلان : يريدون ذكر من فيه من الأجواد و حذف الأدنى " . (37)

و نوع الحاكم أبو عبد الله التدليس إلى ستة أنواع بالنظر إلى المدلسين فكان قسمه على النحو التالي :  
1- المدلسون الذين دلسوا عن الثقات .

2- الذين بينوا سماعاتهم عندما وقعت مراجعتهم .

3- الذين دلسوا عن المجهولين .

4- الذين دلسوا عن المجروحين فغيروا أساميهم و كناههم لئلا يعرفوا .

5- الذين سمعوا عن قوم الكثير و فاتهم عنهم الشيء اليسير فدلسوه .

6- قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط إنما قالوا : " قال فلان " فحمل ذلك منهم على السماع ، و ليس  
عندهم منهم سماع عال و لا نازل . (34)

و تعرض الحاكم إلى أماكن التدليس فنفاه عن أهل الحجاز و مصر و خراسان و ما جاورها و وصفه  
بالندرة في بغداد ، و القلة في البصرة و الكوفة . (35)

## حكم التدليس

من الصعب القطع بحكم بات في التدليس في الحديث لتنوعه واختلاف آراء المحدثين فيه ، لذلك أذكر حكمه العام أولاً عند البعض ، ثم أفصل القول في بيان حكم أقسامه ، وفي حالة من حالاته هي تدليس الثقات .

أثيرت قضية التدليس في النصف الأول من القرن الهجري الثاني تقريباً فاعتبره شعبة بن الحجاج ( ت 160 ) ثم حماد بن زيد ( ت 197 ) أخاً للكذب ، وأضاف شعبة أنه عنده أشد من الزنا ، وأن السقوط من السماء أحب إليه من أن يدلس وشاركه في الرأي الأخير عبد الله بن المبارك ( ت 181 ) (36) و ذمه أيضاً وكيع بن الجراح ( ت 197 ) وأبو عاصم النبيل : الضحاك بن مخلد ( ت 212 ) أو ( 214 ) (37) وعن الإمام الشافعي ( ت 204 ) : التدليس ليس بكذب يرد به حديث صاحبه كله . " (38) وقال الإمام أحمد بن حنبل : " أكره التدليس " فقيل له : قال شعبة : هو كذب قال : لا . قد دلس قوم ونحن نروي عنهم . "

ونقل عنه أيضاً توقفه في الاحتجاج بحديث من عرف بالتدليس فيما لم يقل فيه : " حدثني أو سمعت . " (39)

وفصل المسألة الخطيب البغدادي ، فذهب إلى أن التدليس مكروه عند أكثر أهل العلم ، وأن منهم من عظم الشأن في ذمه ومن تبرأ منه للأسباب التالية :

- 1- إيهام المدلس السماع لمن لم يسمع منه ، وذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه .
  - 2- عدوله عن الكشف إلى الإحتمال ، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة .
  - 3- تعمد حذف الراوي المجروح طلباً لتوهم علو الإسناد ، وذلك خلاف موجب العدالة ، ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم ونسبة الخبر إلى رايه . (40)
- و الملاحظ أن حذف المدلس الراوي المجروح لا يختص بطلب علو الإسناد بل قد يكون الغرض منه إبعاده وإيهام الرواية عن الثقات . وهي حالة أخطر .

### حكم خبر المدلس

أورد فيه الخطيب البغدادي الآراء التالية :

- 1- رده من فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث للأسباب المتقدمة
- 2- قبوله من خلق كثير من أهل العلم ممن يعدون التدليس غير ناقض للعدالة ، وهم جمهور من قبل المراسيل وفسروا التدليس بالإرسال .

3- قبوله من بعض أهل العلم بشطرين :

1- أن يدلس الراوي عن قد لقيه ، و سمع منه مالم يسمعه منه و سمعه من غيره عنه .

2- أن يكون الذي يدلس عنه ثقة .

4- قبوله إذا ورد على وجه مبين غير محتمل الإيهام . (41)

و قد صحح الخطيب هذا الرأي ، و نص على اللفظ الذي يرتفع به الإيهام . فقال : " هو أن يقول سمعت فلانا يقول أو يحدث ، أو يخبر ، أو قال لي فلان ، أو ذكر لي ، أو حدثني ، أو أخبرني من لفظه ، أو حدث و أنا أسمع ، أو قرئ عليه و أنا حاضر . و ما يجري مجرى هذه الألفاظ مما لا يحتمل غير السماع و ما كان بسبيله . " (42)

و هذا الرأي منقول عن الشافعي و علي بن المديني و مسلم بن الحجاج و جمهور أهل الحديث . (43)  
هذا ما يتعلق بحكم التدليس عامة و أغلبه ينطبق على تدليس الإسناد ، و نظرا إلى خطورة تدليس التسوية أحد فروعه ، فإننا نفرده بالذكر ، ثم نتبعه ببيان حكمه و حكم بقية الأقسام .

### تدليس التسوية

قال صلاح الدين العلائي (ت 761) : " و بالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا و شرها . "

و قال زين الدين العراقي (ت 806) : " و هو قادح فيمن تعمد فعله . " (44)

قال السيوطي : " هو شر التدليس لأن الثقة الأول ، قد لا يكون معروفا بالتدليس ، و يجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد زواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة ، و فيه غرور شديد . " (45)

### تدليس الشيوخ

أجمل الخطيب البغدادي القول فيه ، فقال : " و في الجملة فإن كل من روى عن شيخ شيئا سمعه منه ، و عدل عن تعريفه بما اشتهر من أمره فخفي ذلك على سامعه لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث للسامع لكون الذي حدث عنه في حالة ثابت الجهالة معدوم العدالة . "

و من كان هذا صفته فحديثه ساقط ، و العمل به غير لازم على الأصل الذي ذكرناه فيما تقدم . (46)  
و يظهر من قوله هذا أمران :

الأول : رد حديث المدلس الذي جهل من دلس عنه بتسميته بغير ما عرف به .

الثاني : الرد خاص بهذا الحديث المدلس دون بقية أحاديث من دلسه .

و فصل ابن الصلاح القول في هذا القسم فاعتبره أخف من تدليس الإسناد ، و رأى فيه تضييعا للمروي عنه و توعييرا لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله و أهليته .

و بين أن درجة كراهيته تتبع الغرض الحامل عليه عن الأغراض التالية :

1- كون الشيخ الذي غير اسمه ليس بثقة .

2- تأخر وفاة الشيخ بحيث يكون قد شاركه في السماع منه جماعة دونه .

3- صغر سن الشيخ .

4- كثرة روايته عنه و رغبته في التقليل من ذكر شخص واحد على صورة واحدة فيروي عنه في موضع بصفة و في موضع آخر بصفة أخرى ليوهم أنه غير الأول .

و ذكر ابن الصلاح أن الخطيب البغدادي كان يسمح به ووجد في تصانيفه (47) و رد ابن حجر على اتهام الخطيب ، فقال : " ينبغي أن يكون الخطيب قدوة في ذلك ، و أن يستدل بفعله على جوازه فإنه إنما يخفي على غير أهل الفن ، و أما أهله فلا يخفى ذلك عليهم لمعرفةهم بالتراجم ، و لم يكن الخطيب يفعل ذلك إيهاما للكثرة فإنه أكثر من الشيوخ و المرويات ، و الناس بعده عيال عليه ، و إنما يفعل ذلك تفتنا في العبارة " . (48)

و هذا التعليق لابن حجر بين أن تدليس الشيوخ يختلف باختلاف الأشخاص و يستتج منه أن حكمه يتوقف على مقصد صاحبه و هو ما ذهب إليه ابن الصلاح لكن الملاحظ أن الخطيب نفسه ذمه كما سبق أن أثبتناه .

### تدليس الثقات

يمثل لهذه الحالة بتدليس سفيان بن عيينة و قد حكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قبلوه لأنه إذا سئل عنه أحال على ابن جريج و معمر و نظرائهما من الثقات .

قال ابن حبان " هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ، و لا يدلس إلا عن ثقة متقن ، و لا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا و قد بين سماعه عن ثقة " و شبه تدليسه بإسرائيل كسار التابعين ، فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي " (9) و انطلاقا من هذا قرر أهل الحديث قبول تدليس الثقات الذين لا يدلسون إلا عن ثقة .

قال النووي : " إن ما في الصحيحين عن المدلسين بعن و نحوها محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، و قد جاء كثير منه في الصحيحين بالطريقتين جميعا ، فيذكر رواية المدلس بعن ثم يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته . (50) و إشار صاحب الصحيح طريق العنينة إنما كان لكونها على شرطه دون تلك " . (51)



## الهوامش

- (1) - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة " دلس " 1408/2
- (2) - علوم الحديث 66 (نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط2 1973)
- (3) - التقريب ضمن تدريب الراوي للسيوطي 224/1 (نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة)
- (4) - التبصرة و التذكرة 197/1 (دار الكتب العلمية بيروت )
- (5) - هو برهان الدين ابراهيم بن عمر البقاعي (ت 855) له حاشية على ألفية العراقي سماها " النكت الوفية بما في شرح الألفية " . الزركلي : الأعلام 56/1 وذكره محمد عبد العزيز الخولي في مفتاح السنة : 161
- (6) - الصنعاني : توضيح الأفكار 350/1 ( نشر المكتبة السلفية ، المدينة المنورة )
- (7) - علوم الحديث : 66
- (8) - الصنعاني : توضيح الأفكار 350/1
- (9) - المرجع نفسه و التدريب 224/1
- (10) - الخطيب البغدادي ، الكفاية 510 (مطبعة السعادة القاهرة ط 1)
- (11) - ابن الصلاح : علوم الحديث 66
- (12) - التبصرة و التذكرة 181/1
- (13) - عبد الرزاق بن همام ( أبو بكر ) الصنعاني أحد الأئمة الأعلام الحفاظ ( ت 221 )  
الخزرجي : الخلاصة 23
- (14) - معمر بن راشد الأزدي البصري ثم اليماني أحد الاعلام (ت153) الخزرجي : الخلاصة 384
- (15) - الحاكم أبو عبد الله : معرفة علوم الحديث 105 و الخطيب البغدادي : الكفاية 512  
و ابن الصلاح : علوم الحديث 66
- (16) - ابن حجر : طبقات المدلسين 11 (نشر المكتبات الأزهرية)
- (17) - العراقي : التبصرة و التذكرة 182/1
- (18) - انظر ابن حجر : طبقات المدلسين : 11
- (19) - هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي ولد : 104 و 105 ، وتوفي 183  
ابن حجر : تهذيب التهذيب 53-56 (دار الفكر ط 1984/14041)
- (20) - حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي (ت 136 ) . الخزرجي : الخلاصة : 36
- (21) - المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الاعمى الفقيه (ت 133)  
الخزرجي : الخلاصة 385

- (22)- ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي الفقيه (ت 96)، الخزرجي: الخلاصة: 23
- (23)- معرفة علوم الحديث 105 (نشر المكتب التجاري للطباعة و التوزيع و النشر . بيروت)
- (24)- العراقي : التبصرة و التذكرة 190/1
- (25)- العراقي ، التقيد و الايضاح : 96
- (26)- الرازي ابن أبي حاتم : علل الحديث 2/154-155 (دار المعرفة بيروت 1405/1985)
- (27)- الذهبي : ميزان الاعتدال 1/331-339
- (28)- انظر ما نقل هنا في الذهبي : ميزان الاعتدال 4/347-348
- (29)- الذهبي : ميزان الاعتدال 4/348
- 30 و 31)- علوم الحديث : 66
- (32)- الصنعاني : توضيح الأفكار 1/373
- (33)- المرجع نفسه 1/376
- (34)- معرفة علوم الحديث 103-111
- (35)- المرجع نفسه : 111-112
- (36)- الخطيب البغدادي : الكفاية : 508-509
- (37)- الصنعاني : توضيح الأفكار 1/367
- 38 و 39)- ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي : 266-267 (مطبعة العاني . بغداد)
- (40)- الكفاية 510-511
- (41)- الكفاية : 515
- (42)- الخطيب البغدادي : الكفاية 517
- (43)- ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي 265-266
- (44)- تدريب الراوي 1/224-225
- (45)- تدريب الراوي 1/224-225
- (46)- الكفاية : 527
- (47)- علوم الحديث : 68
- (48)- الصنعاني : توضيح الأفكار 1/369
- (49)- السيوطي : تدريب الراوي 1/229
- (50)- النووي : شرح مقدمة صحيح مسلم 1/33
- (51)- القاسمي : قواعد التحديث : 132